محاضرات مقياس علم الاجتماع المؤسسات
السنة الثالثة علم الاجتماع
اعداد : أ / طبيش ميلود

المقاربات النظرية للمؤسسة الاجتماعية :

اولا / مقاربة التحليل الاستراتيجي:

تهتم مقاربة التحليل الاستراتيجي بفهم كيفية بناء الأفعال الجماعية انطلاقا من السلوكيات ،الفردية والتنسيق في العمل الذي يفترض جملة من الأفعال الفردية ، ويكون التحليل استراتيجيا عندما يعاين سلوك الفاعلين المتعلق بالأهداف الواضحة والواعية التي يضعونها وضغوط المحيط والموارد المتاحة لهم، كما يبتعد التحليل الاستراتيجي عن موازنة النقائص الموجودة في التسيير والإدارة ليركز على توضيح الاختيارات الأساسية للإدارة العامة وتفادي الأخطاء التي قد تهدد المؤسسة ، مما يجعل التحليل الاستراتيجي بمنزلة فحص داخلي وجوهر للفحص الخارجي الذي يتناول متغيرات البيئة ومتقلباتها

تنسب هذه المقاربة إلى عالم الاجتماع الفرنسي **ميشال كروزييه MichelCrozie** الذي قدم مجموعة من الأدوات المفاهيمية التي تسمح بفهم وتفسير التحليل الاستراتيجي للمؤسسات كما يلي :

أ / استراتيجية الفاعل : وهو مفهوم مركزي في التحليل، لا يسمح بفصل أفعال الفاعلين عن السياق التنظيمي الذي يعتبر كبناء اجتماعي حادث يمارسون فيه أفعالهم ، وتبعا لهذا التحليل فالناس لا يقبلون أبدا أن يعتبروا كوسائل لخدمة الغاية التي ترسم معالمها الادارة ، فكل فاعل له اهدافه الخاصة واستراتيجيته يسعى لبلوغها ، وتمنح هذه الحرية النسبية للفاعل بعض الاستقلالية الذاتية حيث يمضي في ممارستها عبر ألعاب السلطة داخل التنظيم

ب / السلطة : إن السلطة هي علاقة وليست وصفا للفاعل ، وتشير إلى قدرة الفاعل على جعل نفسه قادرا على الدفع بفاعل آخر ليتصرف تبعا للتوجه المرغوب فيه ، ولا ترتبط تلقائيا بمصادر الاكراه التي يمكن أن يعطيها موقعا تراتبيا عاليا ، وعموما إن المصادر الرئيسية للسلطة هي الكفاءة والسيطرة على العلاقات مع المحيط ، والسيطرة على وسائل التواصل.

ج / نسق الفعل الملموس : وهو يشير إلى مجموع العلاقات التي تتكون وتعقد بين أعضاء التنظيم والتي تصلح لحل المشكلات اليومية الملموسة، حيث أن العلاقات ليست متوقعة من طرف التنظيم، وكذا من

طرف حدود الوظيفة، ومع ذلك فهذه القواعد غير الرسمية ضرورية لاشتغال النسق، وهي معروفة بشكل عام.

د / دائرة اللايقين : فكل تنظيم يخضع إلى كم من اللايقينيات أكثر أو أقل ارتفاعا :التقنية التجارية المالية، البشرية، ويستطيع الفاعل الذي يسيطر عليها جيدا بمؤهلاته وبشبكة اتصالاته وعلاقاته وبمستوى خبرته أن يتوقع لايقينياته ، وبالتالي يشكل اللايقين مجالا يمنح للفاعل استقلالا ذاتيا وتأثيرا في النسق التنظيمي قسطا من السلطة في الأخير

- ✓ يدرس التحليل الاستراتيجي علاقات السلطة داخل التنظيم ، لأن ذلك اعتراف بوجود تعاون بين الفاعلين، ومعناه أن كل فعل جماعي يقوم على حد أدنى من الاندماج، كما أن التنظيم ليس بمعطى طبيعي بل هو بناء لأفعال جماعية لا تحدد كلية سلوك الفاعلين ، كما أن وجود قيد معناه أيضا وجود مناطق ارتياب، وضمن هذه الألعاب المهيكلة يختار الفاعلون استراتيجية رابحة من بين الكثير من الاستراتيجيات الممكنة.
- ✓ بهذا المعنى يستحيل اختزال الفاعلين أفرادا أو مجموعات في وظائف مجردة وغير مجسدة، ذلك لأنهم فاعلون بكامل الحقوق، يتمتعون ضمن قيود ثقيلة غالبا ما يفرضها النسق بهامش من الحرية يستعملونه بطريقة استراتيجية في تفاعلاتهم مع الآخرين ، ويفكك ديمومة هذه الحرية فبضة الأكثر عبقرية.

ثانيا /المقاربة الوظيفية:

يذهب عالم الاجتماع الأمريكي **تالكوت بارسونز Talcott Parsons** إلى أن المؤسسة عبارة عن نسق اجتماعي **système Social** يتألف من عدة أفراد يتفاعلون مع بعضهم موقف يتضمن على الأقل ، نواحي طبيعية أو بيئية ، وفاعلين مدفوعين باتجاه تحقيق أقصى حاجاتهم ، ونسق الرموز المشتركة المبنية ثقافيا ، والتي تتوسط علاقتهم بموقفهم وبعبارة أخرى ، فإن المؤسسة كنسق الاجتماعي تتضمن مجموعة من الفاعلين(أفراد أو جماعات) تنظم بينهم علاقات اجتماعية مستقرة تحكمها مجموعة العناصر التالية:

1 / التوقعات المتبادلة بين الفاعلين والتي تجعل كلا منهم يضع في اعتباره سلوك الآخرين.

2 / القيم والمعايير التي تحكم التفاعل وتحدد شكل التوقعات المتبادلة بين الفاعلين.

3 / الجزاءات التي تظهر في أشكال من الثواب والعقاب فتتحقق بذلك درجة من ضبط التفاعل

إن هذه المقاربة تعتبر المؤسسة مجموعة من الأنساق الفرعية متفاعلة فيما بينها يؤثر كل منها في الآخر ، كما تتفاعل هذه الأنساق مع البيئة الخارجية في علاقات اعتماد متبادل ، وبينها وبين النسق الذي ينظمها لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها النسق العام (الكلي.)

والجدير بالذكر أن **بارسونز** عالج التنظيمات الرسمية كأنساق اجتماعية من خلال مايلي:

أ / يمكن النظر إلى التنظيمات على أنها وحدات فرعية تتضمن أفراد ، أقسام ، وظائف ، ووظائف مهنية، داخل الأنساق الكبرى كنسق التعليم أو الاقتصاد والمشكلة الأساسية هنا تتمثل في الكشف عن الوسائل التي يمكن بها أن تتفق أوجه نشاط الوحدات على أحد هذه المستويات مع أوجه نشاط الوحدات على المستويات الأخرى ، وإلى أي حد يتحقق التكامل بينهما.

ب /**ذهب بارسونز** إلى أوجه نشاط هذه التنظيمات الرسمية باعتبارها موجهة نحو إنجاز هدف محدد والمشكلة التي تظهر هنا تنحصر في تحديد المدى الذي تتفق فيه أهداف نشاط الوحدات على المستويات المتباينة فيما بينها أو تتكامل ، ثم قرر **بارسونز** أن التنظيمات يتوفر فيها من الأبنية الأخرى وسائل لحل المشكلات ذات الجانبين ، والتي تواجهها في المحافظة على أنماط العلاقات الداخلية التي تقيمها من ناحية ، وفي أن تحصل من بيئتها على كل ما يحتاجه بقاؤها من تدعيم وتأييد من ناحية أخرى

- ✓ وبعبارة أخرى ، يذهب **بارسونز** إلى توضيح مسألة التكامل بين الأفراد والجماعات في التنظيم فيشير إلى أن هذا التكامل يتحقق من خلال النسق القيمي السائد في المجتمع ، ومن خلال أهداف التنظيم الاجتماعي نفسه ، وتتأكد عملية التكامل من خلال أنماط معيارية محددة تنظم العمليات المختلفة التي يتم من خلالها مواجهة المتطلبات الوظيفية التي تفرضها المنظومة ، أما المتطلبات الوظيفية التي يتعين على كل منظومة مواجهتها بغية المحافظة على بقائها فتتمثل بالعناصر التالية :المواءمة وتحقيق الأهداف وهما مطلبان يتعلقان مباشرة بعلاقة النسق بالبيئة المحيطة به ، ثم التكامل والكمون وهما مطلبان يرتبطان بالظروف الداخلية للنسق ، وتعمل كل منظومة ، وبمختلف المستويات على تلبية هذه المتطلبات وضمان تحقيقها للمحافظة على الأداء الوظيفي في إطار المنظومة الأوسع .
- ✓ فبالرغم من الإسهامات التي قدمتها هذه المقاربة ، إلا أنه يصعب تحديد المتغيرات التي تفصل بين المؤسسة كنسق مفتوح ، والبيئة الخارجية ، حيث يقول **جيمس طومسون" James Thompson** إن الأنساق المفتوحة تعد الأكثر تعقيدا ولها تفاعلات متغيرة تغيرا مستمرا داخل المؤسسة ، ومع البيئة الخارجية ، وهكذا فإن القدرة على التنبؤ تكون فيها أقل.

ثالثا / مقاربة الصراع:

و على النقيض من المقاربات الوظيفية فإن نظرية الصراع لها نظرة مغايرة فبالنظر إلى أن الصراع و عدم المساواة متأصلان في المجتمعات الحديثة ، فإن المؤسسات تحقق العدالة الاجتماعية لجميع

الأفراد داخل المجتمع ، و عليه فإن المؤسسات هي عبارة عن أدوات لتحقيق السلطة و الهيمنة و تساعد على تكريس اللاعدالة و اللامساواة ، و بالنسبة للباحثين من السهل عليهم إثبات أن الأقليات العرقية و النساء و أولئك الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية دنيا يستفيدون بدرجة أقل منها من الطبقات العليا من عمل المؤسسات ، و هذا يؤدي إلى تشكل الطبقية بطريقة تلقائية ، و يؤكد العديد من علماء مدرسة فرانكفورت للنظرية النقدية (ادورنو ، هوركهايمر ، ماركوز) أن المؤسسات يمكن أن تعمل بطريقة استغلالية و إقصاء لأنها تخدم أولا و قبل كل شيء علاقات القوة السائدة و إعطائها الشرعية اللازمة ، و هذا يمكن أن يؤدي إلى شذوذ سلوكي و اختلال وظيفي داخل المجتمع كما هو الحال في بعض الأحيان في المؤسسات الكلية (غوفمان ، فوكو) مثل مؤسسات الطب النفسي أو الثكنات العسكرية .